المدرسة الثانوية الفنية المنتجة والتنمية الاقتصادية

إعداد

د/ رشا أحمد محمد جمال الدين

محاضر الملابس والنسيج
بالمعهد الفني الصناعي بشبرا الخيمة

المدرسة الثانوية الفنية المنتجة والتنمية الاقتصادية

د/ رشا أحمد محمد جمال الدين*

المستخلص:

يمثل التعليم الداعم الأول للتنمية الاقتصادية، ورفع إنتاجية العمل، بما يؤدي إلى التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة من خلال الاعتماد على التصنيع والإنتاج، ليس فقط بإقامة المصانع ومراكز الإنتاج وتجهيزها بأحدث الآلات، بل وأيضًا بالدور البارز للتعليم الفني وسعيه الدؤوب إلى تفعيل مبدأ المدرسة المنتجة التي تخدم نفسها وتخدم مجتمعها المحيط.

وعليه يمكن القول أن فلسفة المدرسة المنتجة تكمن في العمل على توفير مصادر تمويلية جديدة عن طريق تحويل المدرسة إلى وحدات منتجة ذاتية التمويل، إذ يعتبر التمويل الذاتي للمدرسة أحد تطبيقات الإدارة الذاتية التي يتم من خلالها صنع القرار من قبل هيئة العاملين داخل المدرسة؛ وذلك للتحول من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج، كذلك دعم اقتصاد المجتمع المحلي المحيط بالمدرسة، ومنه إلى دعم الاقتصاد الكلي للدولة.

تهدف الورقة الحالية عرض دور المدرسة الثانوية الفنية المنتجة في التنمية الاقتصادية بصورة تحليلية، وذلك من خلال الإجابة عن السؤال التالي: ما دور المدرسة الثانوية الفنية المنتجة في التنمية الاقتصادية للمجتمع المصري؟

الكلمات المفتاحية: المدرسة الثانوية الفنية– المنتجة– التنمية الاقتصادية.

* **د/ رشا أحمد محمد جمال الدين:** محاضر الملابس والنسيج –بالمعهد الفني الصناعي بشبرا الخيمة.

Productive Technical High School and Economic Development

Working paper abstract:

Education represents the first support for economic development and raising labor productivity, leading to comprehensive development in its various dimensions by relying on manufacturing and production, not only by establishing factories and production centers and equipping them with the latest machines, but also by the prominent role of technical education and its relentless pursuit to activate the principle of a productive school that serves itself and serves.

Accordingly, it can be said that the philosophy of the productive school lies in working to provide new sources of funding by transforming the school into self-financing productive units, as the school's self-financing is one of the applications of self-management through which decision-making is made by the staff within the school, in order to shift from a culture of consumption to a culture of production, as well as support.

The present paper aims to present the role of the productive technical secondary school in economic development in an analytical manner, by answering the following question: What is the role of the technical secondary school in the economic development of the Egyptian society?

Keywords:

Technical High School - Productive - Economic Development.

المقدمة:

يشهد عالمنا المعاصر العديد من المستجدات المتلاحقة في جميع جوانب الحياة، الاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها، ولعل من أهم هذه التغيرات تعاظم موجات التطور العلمي والتكنولوجي وتسارع تطبيقاته في الفكر الاقتصادي وأساليب العمل والإنتاج؛ مما إلى ظهور التكتلات الاقتصادية، واقتصاد المعرفة، وتزايد فرص الإنتاج كثيف المعرفة، الأمر الذي يشكل بدوره تحدياً ضخماً أمام النظم التربوية، من هنا كانت أهمية إعداد رأس المال البشري وتحقيق الهدف الإنمائي الاقتصادي للنظم التربوية استجابة لمتغيرات هذا العصر.

يسعى المجتمع المصري بخطى حثيثة إلي تحقيق التنمية الاقتصادية؛ نظرًا للتغيرات المتلاحقة بسوق العمل ومنها التقدم التكنولوجي وتزايد أعداد العاطلين من المتعلمين والخريجين في عالم سريع التغير والتطور؛ لذا وجب إعداد هؤلاء المتعلمين ليساهموا في التنمية الاقتصادية بشكل فعال.

يعد التعليم أحد أهم عناصر التنمية البشرية حيث لا يقتصر تأثيره على الإعداد للعمل وحده، بل إنه يمتد إلى تكوين الشخصية والإعداد للمواطنة، ففاعلية التعليم في تنمية الاقتصاد لا تقل أهمية عن إعداد الدارس لممارسة المهنة بشكل مباشر، فكل الوظائف التي يقوم بها التعليم تؤثر في إنتاجية العمل، وبالتالي تؤثر في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة بأبعادها المختلفة (المهانية، ٢٠٢٢، ٨١).

وتأتي خطة مصر الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي مشيرة إلي رؤية وزارة التربية والتعليم، التي تتلخص في توفير موارد بشرية متنامية القدرة والكفاءة، على أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية؛ من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم، واقتصاد يقوم على المعرفة، ولتحقيق هذه الرؤية تهتم الوزارة بقيادة وإدارة وتنمية قطاع التعليم قبل الجامعي؛ استجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصري، بهوية وطنية لا تنفصل عن الاتجاهات العالمية، ويعد التعليم الثانوي الفني أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، بل إنه يعتبر قاطرة التنمية، ودعامة هامة من دعامات منظومة التعليم؛ حيث يسعى بمختلف فروعه إلى اعداد القوى العاملة الماهرة، اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية، فهو يصب مباشرة في سوق العمل، وتهدف منظومة التعليم الفني إلى تنمية القدرات الفنية لدى الدارسين، في مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والتكنولوجيا، والإدارة والخدمات السياحية (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤- ٢٠٣٠، ٢).

ويعتبر التعليم الفني (تعليمًا منتجًا)، ذلك أنه يمثل ثروة قومية إذا تم استغلاله بالشكل الأمثل ليصبح قاطرة للتنمية البشرية المصرية، من خلال توفير وتقديم المعرفة العلمية والنظرية والتطبيقية التي تعد الدعامة الأولى للإنتاج الاقتصادي وبالتالي للتنمية الاقتصادية، فمستوى تعليم الإنسان، ونظرته للعلم، واتباعه للأسلوب العلمي في حياته، وآرائه؛ يؤدي إلى زيادة إنتاجية عمله، وبالتالي زيادة الإنتاجية الاقتصادية ككل (المهانية، ٢٠٢٢، ٨١)، ويهدف التعليم الفني المنتج بشكل رئيس إعداد الطالب إعدادًا جيدًا لاحتراف مهنة أو حرفة نادرة في سوق العمل الداخلي أو الخارجي؛ ليكون قادرًا على منافسة نظيره في الدول الأخرى التي تصدر العمالة إلى الأسواق العربية والأجنبية(عبد العال، ٢٠١٥، ٣٣).

وترجع أهمية التعليم الفني إلى أنه العنصر الاستراتيجي والمكون الأساس لاكتساب المهارات والمعارف التي يحتاج إليها الفنيون في كافة القطاعات، كما أنه المصدر الرئيس في توفير العمالة الفنية المدربة على أسس تكنولوجية علمية وعملية (صاروخ، ٢٩٨، ٢٠١٥).

بدأت فكرة المدرسة المنتجة في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين إذ بدأت تأخذ طريقها للتطبيق في العملية التعليمية. وهذا الفكر له أصول قديمة تاريخية وفلسفية. إذ تعود أصول هذه الفكرة التاريخية والفلسفية إلى الفيلسوف كارل ماركس(Marx Karl)، الذي أشار أن أساس أي مجتمع يقوم في الإنتاج أي في العمل الذي ينتجه الإنسان من خلال ذاته وينتجه المجتمع (Rawolle,Wells, Paatsch,Tytler&Cambell& 2016).

في الآونة الأخيرة تزايدت توجهات الاهتمام باقتصاديات المدرسة في أنظمة التعليم المتقدمة لمواجهة التحديات الناتجة عن مجتمع اقتصاد المعرفة وأصبحت صياغة بيئة التعليم ليكون أكثر فاعلية في مجالات التنمية احد مقاييس جودة مخرجات المدرسة، وعليه فان المدرسة المنتجة لها بعد تنموي يتمثل في: (حفني، قاسم، ٢٠٠٣، ١٨)

- تنمية الاقتصاد القومي.
- توفير أهم عناصر الإبداع والإنتاج في المتعلم.
- تحقيق التنمية المستدامة.
- بناء مجتمع قوي مترابط.
- الارتقاء بإنتاجية المتعلم وبناء قدراته التنافسية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة من معظم الدول العربية في مجال تطوير أنظمة التعليم الفني والتدريب المهني من حيث السياسات والأهداف والبنية المؤسسية والبرامج وطرق وأساليب التعليم والتدريب وغيرها وذلك لسد الفجوة بين متطلبات أسواق العمل ومخرجات المدارس الفنية ومراكز التدريب المهني، إلا أنه لا تزال معظم الدول العربية تحتاج إلى بذل مزيد من الجهد لتحسين نوعية مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني ومستويات المهارة المهنية حتى تواكب

المستويات العالمية وتلبي احتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات الجديدة وتساهم في زيادة قابلية التشغيل لخريجي المدارس الفنية والمعاهد الفنية ومراكز التدريب المهني بما يؤدي إلى دفع عجلة الاقتصاد وخفض نسبة البطالة بين هذه الفئة، وزيادة دورها في تلبية الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول، وكذا المنافسة في سوق العمل الخارجي، كما أن العملية التعليمية في التعليم الفني تحتاج تطوير وإعادة صياغة حسب احتياجات سوق العمل من خلال سياسة تعليمية مخططه (عبد الرحمن، ٢٠١٠، ٣).

تأسيسًا على ما سبق تهدف الورقة الحالية عرض دور المدرسة الثانوية الفنية المنتجة في التنمية الاقتصادية للمجتمع المصري بصورة تحليلية.

وقد جاءت هذه الورقة كمحاولة للإجابة عن السؤال التالي:

ما دور المدرسة الثانوية الفنية المنتجة في التنمية الاقتصادية للمجتمع المصري؟

أهمية ورقة العمل:

تبرز أهمية ورقة العمل في محورين: علمي وعملي.

الأهمية العلمية: قد تفيد هذه الورقة المكتبات العربية والمصرية ومراكز الأبحاث والدراسات في بيان دور التعليم الفني في تعزيز عناصر التنمية الاقتصادية باعتبار هناك دول استطاعت توظيف التعليم في تحسين اقتصادياتها. **الأهمية العملية:** قد تسهم هذه الورقة في تحديث المنظومة الاقتصادية لمصر من خلال توظيف التعليم في تعزيز عناصر التنمية الاقتصادية، حيث ومن خلال النمو الاقتصادي يمكن معرفة نسبة الدخل القومي والفردي، ومن خلال التنمية الاقتصادية بمكن بيان مؤشرات البطالة والفقر، وكلا المؤشرين يمكن من خلاله معرفة القدرة الاقتصادية للدولة.

أهداف ورقة العمل:

تهدف الورقة التالية:

١- التعريف بالتعليم الفني والمدرسة الثانوية الفنية المنتجة.

٢- تناول المدرسة المنتجة في ضوء خبرات بعض الدول.

٣- تقديم بعض التوصيات والمقترحات لدعم دور المدرسة الثانوية الفنية المنتجة في التنمية الاقتصادية.

منهجية ورقة العمل:

اتبعت ورقة العمل المنهج الوصفي التحليلي.

مفاهيم ورقة العمل:

١- **المدرسة الثانوية الفنية المنتجة:** تعرفها الورقة الحالية إجرائيًا بأنها: المدرسة التي تعزز ثقافة العمل والإنتاج، وتدرب المتعلمين على العمل القابل للتسويق من خلال المشروعات

الإنتاجية الصغيرة، وتعمل على غرس قيم العمل والإنتاج، وتهتم بتسويق منتجاتها لإفادة المجتمع المحلي، والاقتصاد الكلي، وتتميز بدرجة كبيرة من الاستقلالية في تمويلها الذاتي.

٢- **التنمية الاقتصادية:** تعرفها الورقة الحالية إجرائيًا بأنها: مجموعة من العمليات التي تهدف رفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعًا على ذلك، ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، ورفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كقطاع التعليم الثانوي الفني.

المحور الأول- التعليم الفني والمدرسة الثانوية الفنية المنتجة:

أنشئت المدارس الفنية بهدف إعداد فنيين في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات ويتم قبول التلاميذ في نوعيات التعليم الثانوي الفني بعد إتمامهم مرحلة التعليم الإعدادي وفقاً للشروط والقواعد التي تصدرها وزارة التربية والتعليم سنويًا (بهجات، ١٩٩٨، ٣)، يمنح الطالب في نهاية الدراسة شهادة الدبلوم طبقاً لمدة دراسته وتخصصه إما دبلوم «٣ سنوات» فئة فني أو دبلوم متقدم «٥ سنوات» فئة فني أول، ويسمح لطلاب نظام ٣ سنوات باستكمال دراستهم لمدة عامين إضافيين بالمدارس الفنية المتقدمة نظام الخمس سنوات مع مراعاة التخصصات والشروط التي يحددها قطاع التعليم الفني بوزارة التعليم.

وتؤكد فودة (٢٠٠٥) على أهمية الدور القيادي للتعليم الفني في سوق العمل، وأهمية اكتساب أفراد المجتمع للثقافة المهنية، وإعداد المتعلمين لعالم المهنة وإكسابهم المهارات اليدوية والإنتاجية، وهنا تشير علي (٢٠٠٤) إلى أن التعليم الفني سعى إلى إدخال الإنتاج في مناهجه بهدف تحقيق التنمية من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والعمل المنتج ؛ ليصبح العمل المنتج مكونًا رئيسًا من مكونات منهج وأنشطة المؤسسات التربوية والتعليمية بشكل عام والمؤسسات التعليمية الفنية بشكل خاص، الأمر الذي يساعد المتعلمين على توظيف ما تعلموه من معارف وخبرات نظرية في مجالات إنتاجية وعملية مختلفة ومتنوعة، وتؤكد الدراسات والبحوث السابقة أن المدرسة الفاعلة في المستقبل هي التي ستكون أشد ارتباطًا وتفاعلاً بل واندماجاً مع مواقع العمل والإنتاج واقتصاديات مجتمعها المحلي والاقتصاد الكلي للدولة بوجه عام؛ لتمكين المتعلم من التعامل مع سوق العمل والإنتاج بكل ديناميكية ومقابلة تحدياته المتجددة والمتغيرة، والتي سينتهي فيها التمييز بين العمل العقلي والعمل اليدوي والعمل الإداري.

ويرى Grubb (1999, 11) أن التعليم الثانوي الفني يعد مصدرًا أساسيًا، من مصادر توفير كوادر العمالة الفنية الماهرة، في شتي الميادين المختلفة، من ناحية الكم والكيف، وتوفير المستويات المهارية، التي تتلائم مع المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية في ضوء متطلبات

سوق العمل، والاحتياجات الاجتماعية المختلفة، كما أنه يعتبر تعليماً تطبيقياً متعدد الوظائف والمجالات، فالتعليم الفني هو وسيلة الأمم لسد حاجات التقدم البشري، وتعبئة الطاقة البشرية؛ للمشاركة الفعالة في عالم العمل والاقتصاد، عن طريق المرونة والابتكار والإنتاج (UNESCO, 2003, 4).

تقوم المدرسة الفنية على فكرة التطوير بالتدريب الجيد الذي يؤهل المتعلمين للأعمال المناسبة لهم، أما إذا استمرت المدرسة بتخريج أعداد من الطلبة غير مؤهلين لسوق العمل، فعندها لابد أن ينظر في وضع المدرسة والجدوى الاقتصادية منها ومعرفة هل هي مدرسة منتجة أم غير منتجة، إذ تمثل المباني والإدارة المدرسية والمعلمون والطلبة والأنظمة واللوائح والوقت والرواتب والأجور والحوافز والمكافآت والكتب والمناهج والخدمات الأخرى والأهداف والمشكلات مدخلات المدرسة، أما العملية الإنتاجية فتتكون من النظام الدراسي اليومي وحجم الصف المدرسي ونسبة المعلم للطلبة وأساليب التدريس وطرق التقويم والامتحان، وبالنسبة للمنتجات الوسيطة للمدرسة فهي تتألف من التقارير اليومية عن الطلبة والمدرسين، وأخيرًا المنتج النهائي للمدرسة والمتمثل في طلبة أنهوا مستوًا معيناً من الإنجاز التربوي، ومعلمون عندهم معرفة بطرق التعليم وأساليبه وإدارة مدرسية ازدادت كفاءة وخبرة(اليحائية، ٢٠١٧).

وتهدف منظومة التعليم الفني إلى تنمية القدرات الفنية لدى الدارسين في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والتكنولوجيا والخدمات السياحية، تماشيًا مع توجه الدولة الذي انعكس في دستور ٢٠١٤، حيث تنص المادة (٢٠) من الدستور على "تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، والتوسع في أنواع التعليم الفني كافة، وفقًا لمعايير الجودة العالمية (البيطار، ٢٠١٧، ٤٤١) (البيطار، ٢٠١٨، ٣٩١) (البيطار، ٢٠١٩، ٤٥٤).

أولاً- المدرسة الثانوية الفنية المنتجة:

ظهرت فكرة المدرسة المنتجة (Productive School) كصيغة تربوية جديدة تستجيب لتغيرات العصر التنموية، وتسهم في إعداد القوي البشرية المنتجة اللازمة للطموحات التنموية الجديدة التنمية المستدامة (Sustainable Development) وتعاظمت فكرة الدور التنموي للمؤسسات التعليمية من اكتساب ثقافة العمل والإنتاج وتأهيله للتعامل بكفاءة مع متطلبات سوق العمل والإنتاج سريعة التغير (أحمد، ٢٠١٥، ٣٩٨).

وقد بدأت فكرة المدرسة المنتجة في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين إذ بدأت تأخذ طريقها للتطبيق في العملية التعليمية. وهذا الفكر له أصول قديمة تاريخية وفلسفية. إذ تعود أصول هذه الفكرة التاريخية والفلسفية إلى الفيلسوف كارل ماركس (Karl Marx)، الذي

أشار أن أساس أي مجتمع يقوم في الإنتاج أي في العمل الذي ينتجه الإنسان من خلال ذاته وينتجه المجتمع (Rawolle, et. al, 2016).

وتعتبر فكرة المدرسة المنتجة من أبرز الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم فمن خلالها يتم التحول من النمط الأحادي للتمويل إلى النمط المتنوع المصادر للتمويل، حيث تمثل المدرسة المنتجة مصدر تمويل ذاتي بجوار التمويل الحكومي، فعلى افتراض أن استخدام المدرسة لإمكاناتها المادية والبشرية وتحويلها إلى مواقع إنتاج مع استمرارها في تقديم خدماتها التعليمية، يوفر بعض المصادر المالية التى يعجز التمويل الحكومي عن تغطيته، وهذا ما أكده خبراء اقتصاديات التعليم على أن التعليم يقوم على ركيزتين هما أن التعليم إنتاج واستثمار (الحاج، ٢٠١٢، ٤٥)، هذا يعني بالضرورة أن المؤسسة التعليمية يجب أن تتضمن مقوماتها القدرة على الإنتاج، وأن تتوفر في مخرجاتها الكفاءة والإتقان، وبذلك تصبح المدرسة المنتجة مساراً جديداً من مسارات تمويل التعليم، فمهما تعاظم الدعم الحكومي للتعليم، فلن تتواكب مع معدلات الزيادة السكانية وانعكاساتها على الطلب المجتمعي للتعليم.

ويعبر مصطلح (المدرسة المنتجة) عن عملية إرساء نظرة حديثة مختلفة ومتطورة لدور المدرسة في المجتمع لتضمن من خلالها ربط المدرسة بالمجتمع ودمج المجتمع بالمدرسة، وكذلك تعميق ولاء الطالب وانتمائه للمدرسة والمجتمع والعمل على تحويل المدرسة إلى بيئة تربوية تجذب الطلبة إليها بدلاً من أن يبتعد عنها من خلال توفير فرص حقيقية لتدريب الطلبة على أدوارهم المستقبلية، بما يتطلب ذلك من مهارات استشراف المستقبل والتعامل مع وقائع حياتية حقيقية، وكذلك توفير شراكة فعالة وحقيقية بين المدرسة ومجتمعه المحلي من خلال استثمار بما هو موجود بالمدرسة من موارد وإمكانيات بشرية (Feder،2015).

ثانيًا– فلسفة المدرسة الثانوية الفنية المنتجة:

تنطلق فلسفة المدرسة المنتجة من عدة مبادئ وأسس من أهمها:

– أن العملية التعليمية في المدرسة هى عملية اقتصادية بالدرجة الأولي، فالمنظور الاقتصادي للتعليم هو الذي يوجه سير الدراسة في المنظومة التعليمية أي من الاستثمار والإنتاج، وإتقان العمل هي معايير قياسية لمخرجات المدرسة المنتجة والتكامل بين التعليم والإنتاج هى القاعدة الأساسية التي تنطلق منها أهداف المدرسة المنتجة. وهذا ما أكدت عليه التوجهات الحديثة في مجال التنمية البشرية في الألفية الثالثة، فالتنمية لا تتحقق بالثروات الطبيعية، أو التقدم العلمي وإنما تتحقق بنمط التعليم القادر على تأهيل الكوادر البشرية المدربة القادرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والتنموية بفاعلية وكفاءة.

- أن التعليم إنتاج واستثمار له عوائده المباشرة وغير المباشرة وليس خدمة استهلاكية تقدم للفرد، وهذا يعني أن تكون المؤسسة التعليمية وحدة تعليمية إنتاجية في آن واحد، لذا ظهر الاهتمام أخيرا باقتصاديات المدرسة (Economics of School) التي تنظر إلى المدرسة على أنها مصنفا له طاقته الإنتاجية، وأن الفصل الدراسي وحدة إنتاجية وأن العملية التعليمية ينبغي أن توظف الإمكانيات المتاحة للاستثمار الأمثل ورفع الكفاءة الداخلية والخارجية للمؤسسة التعليمية وتوفير الموارد الذاتية ومصادر أخري للتمويل المدرسي (الحاج، ٢٠١٢، ٦٧).
- تحقيق القيمة الإنتاجية المضافة للمؤسسة التعليمية – Productive Value added حيث تؤكد معظم مداخل الإصلاح التربوي على إنتاجية المخرجات التعليمية للمؤسسة التعليمية في الدول المتقدمة والنامية على السواء، وإنتاجية المدرسة Productivity of school تنفي العلاقة الإرتباطية بين مدخلاتها ومخرجاتها في إطار تحقيق الأهداف المنشودة منها (Hoxby, 2002, 288)، وتتمثل في كفاءة الإدارة وفاعلتيها في توظيف الموارد والإمكانات المتاحة واستثمارها لتحقيق رضا المجتمع، والإنتاجية هي محصلة الكفاءة بنوعيها الداخلية والخارجية، أما القيمة الإنتاجية المضافة فتعني التوظيف الأمثل الموارد المدرسية المتاحة البشرية والمادية للحصول على اكبر عائد ممكن من خلال الأنشطة المنتجة، والموجهة إلى مواقع الإنتاج في سوق العمل. وقد أكدت توصيات المؤتمر الدولي السادس عشر للشبكة الدولية للمدارس المنتجة (INEPS) المنعقد في عام ٢٠٠٤م على ضرورة إدخال التعليم المنتج في التعليم العام لرفع كفاءة القيمة الإنتاجية المضافة للمدرسة (INEPS, 2004, 6)، وتعد مدرسة بياجية (J.Piaget) نموذجاً للمدرسة التي تقوم على التعلم المنتج في ألمانيا.
- التمويل الذاتي للمدرسة، حيث تقوم إدارة المدرسة المنتجة على توفير مقومات التمويل الذاتي، فمن المعروف أن التمويل الذاتي للمدرسة يعد من أهم الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم، واحد تطبيقات الإدارة الذاتية للمدرسة، فتحويل المدرسة إلى وحدات إنتاجية ذاتية التمويل يوفر بعض المصادر المالية اللازمة لنفقات العملية التعليمية من خلال الأنشطة الإنتاجية والخدمات التي تقدمها المدرسة للمجتمع المحلي، والتمويل الذاتي للمدرسة المنتجة هذا احد المصادر المالية الناتج عن الأنشطة والمشروعات الإنتاجية الصغيرة والخدمات التي ترتبط بعائد مادي يمثل مورداً مالياً إضافياً يعود على المعلم والمتعلم والمدرسة بصفة عامة في إطار علاقة المدرسة بالمجتمع المحلي (Harding, 2002, 20)، وعليه فان المدرسة المنتجة تشارك في تمويل التعليم وتعد

استراتيجية جديدة لتحقيق تنوع مصادر تمويل التعليم، لتوفير بعض نفقات المدرسة بجوار الدعم الحكومي للتعليم.

- تعزيز القدرة التنافسية للمتعلم في ضوء التغيرات الاقتصادية المعاصرة، فمن المعروف أن مجتمع اقتصاد المعرفة وما صاحبه من تطور في الأنشطة الاقتصادية، وتدويل رأس المال، وظهور الاتفاقيات الدولية وغيرها فرضت على التعليم تحديات من أهمها ضرورة بناء الشخصية المنتجة الفاعلة في الاقتصاد القومي من اجل تعزيز القدرة التنافسية للمجتمع أمام المنافسة العالمية، ويتطلب ذلك تأهيل المتعلم وتزويده بالمهارات الحياتية وخاصة مهارات العمل والإنتاج التي تلبي احتياجات سوق العمل سريعة التغير، مما يتطلب إعادة النظر في رسالة المدرسة لتعميق مفهوم الإنتاجية اللازمة لتحقيق القدرة التنافسية على المستوي القومي والعالمي.

مما سبق يمكن القول أن فلسفة المدرسة الفنية المنتجة تكمن في العمل على توفير مصادر تمويلية جديدة عن طريق تحويل المدرسة إلى وحدات منتجة ذاتية التمويل، وذلك للتحول من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج.

ثالثًا– أهداف المدرسة الثانوية الفنية المنتجة:

وتهدف المدرسة الثانوية الفنية المنتجة الآتي:

١– تحقيق عائد مادي.

٢– تحقيق مردود تربوي اقتصادي واجتماعي وثقافي يسهم في بناء الشخصية المنتجة.

٣– تنمية الموارد الذاتية للمدرسة وتدعيم فكرة الاقتصاد الحر.

٤– المواءمة مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، بحيث تصبح المدرسة وحدة إنتاجية مدرة للدخل، ومؤسسة تعليمية تؤهل الدارس للتفاعل بكفاءة مع التحديات التي فرضتها متغيرات العصر (أحمد، ٢٠١٥، ٤٠٠).

ولكي تحقق المدرسة المنتجة أهدافها، فلابد لها من إدارة على قدر كبير من الاستقلال الذاتي والذي يسمح بالمرونة الإدارية، ومنحها الصلاحيات اللازمة للقيام بالمشروعات والأنشطة الإنتاجية، والفاعلية والشراكة مع المجتمع المحلي والاندماج مع مواقع العمل والإنتاج (أحمد، ٢٠١٥، ٤٠١).

وقد هدفت وزارة التربية والتعليم من إنشاء هذه المدارس أن تصبح المدرسة وحدة إنتاجية مدرة للدخل تمكن المتعلم من اكتساب مهارات العمل والإنتاج، وأن تكون قادرة على تقديم خدماتها للبيئة المحلية، وأن تكون أكثر ارتباطاً وتفاعلاً واندماجاً مع مواقع العمل والإنتاج بما يحقق المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية للمجتمع.

رابعًا- المدرسة المنتجة والتنمية الاقتصادية:

تتعاظم يومًا بعد يوم العلاقة الارتباطية بين التعليم والعمل، لمواجهة تحديات العصر الاقتصادية وأثرها في تمويل التعليم، مما أدى إلى تبني آليات حديثة للتعامل مع تلك التحديات، بحيث يمكن من خلالها إعداد الفرد بالعلم والعمل الإنتاجي، وأن تصبح المدرسة وحدة تعليمية إنتاجية في آن واحد، فالمدرسة من أهم المؤسسات التربوية القائمة على دعم احتياجات الطالب التي تجعله أكثر فعالية، وتجعل عملية الدراسة غنية ومثرية له، ويجب أن تضمن المدارس للطلبة حصولهم على خدمات ذات قيمة وجودة عالية؛ لجعلهم يضعون أهدافاً في حياتهم من خلال التعلم، ومن خلال الاطلاع على دراسات كثيرة كدراسة أبو يحيى والسرحان (٢٠١٧) ودراسة الحربي والخثلان (٢٠٢٠)، والتي كان من أهم نتائجهما انخفاض درجة عناصر المؤسسات التربوية، وعدم وجود تمويل ذاتي كاف لتصبح هذه المدارس منتجة، وحاجة المدارس الثانوية لمصادر تمويل إضافية غير التمويل الحكومي، فقد ارتأت الورقة الحالية ضرورة الاتجاه نحو دعم دور المدرسة الثانوية الفنية كمدرسة منتجة ذاتية التمويل، تقدم الخدمات لأعضائها وأعضاء مجتمعها المحلي، والمجتمع ككل.

يعتبر التعليم الفني والتدريب المهني أساس التنمية التكنولوجية والاقتصادية في المجتمعات الحديثة؛ وذلك لدوره الأساسي في تحقيق احتياجات ومتطلبات خطط التنمية من العمالة الفنية الماهرة؛ لذلك تولي معظم الدول اهتمامًا كبيرًا بالتعليم الفني والتدريب المهني (رمضان، ٢٠٠٩، ١٢٠٥).

كما يعتبر التعليم الفني أحد الأدوات الرئيسة للحد من الفقر وعدم المساواة، وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد عُرف نصيب الفرد كآلية مؤسسية رئيسة لإنتاج وتراكم ونشر رأس المال البشري، من خلال الاهتمام بالتعليم كمنتج اجتماعي، وأهمية المعرفة والإنسان، تكتسب الموارد دورًا حاسمًا في تفسير النمو، و يحفز رأس المال البشري النمو الاقتصادي من خلال ثلاث قنوات (الشعافي، ٢٠١٥، ٣٢):

١- يسهل التعليم نشر ونقل المعرفة الضرورية لفهم ومعالجة المعلومات الجديدة ولتنفيذ التقنيات الجديدة بنجاح، مما يؤدي أيضًا إلى النمو الاقتصادي.
٢- يزيد التعليم رأس المال البشري المتأصل في القوى العاملة، مما يعزز إنتاجية العمل وبالتالي النمو الانتقالي نحو مستوى توازن أعلى للناتج.
٣- يمكن أن يزيد التعليم من القوة الابتكارية للاقتصاد وكذلك المعرفة بالتكنولوجيات والمنتجات والعمليات الجديدة التي تعزز النمو.

وتتمثل فكرة المدرسة المنتجة أو المدرسة "كوحدة منتجة" في التكامل ما بين العمل والإنتاج لرفع كفاءة وإنتاجية التعليم، وكذلك المقارنة بين تكلفة التعليم والعائد منه، وقياس فاعلية العملية

التعليمية في التنمية والمجتمع من خلال ما يعرف باقتصاديات التعليم، الذي يبحث أفضل طرق الاستثمار للموارد التعليمية (البشرية وغير البشرية)؛ من أجل تنمية المعارف والقدرات واكتشاف المواهب والمهارات الفردية والانتفاع منها في عملية التنمية الاقتصادية في الحاضر والمستقبل، فالتوجه نحو المدرسة المنتجة باعتبارها مصنعاً تعليمياً يتكون من مدخلات ومخرجات تتوسطهما عملية الإنتاج والمنتج النهائي (Murphy& Torre, 2014).

وتتعدي المدرسة الثانوية الفنية الدور التقليدي للمدرسة والذي يتمثل في ثقافة الاستهلاك، إلى عدة أدوار أخري تربوية واجتماعية، واقتصادية وثقافية وسياسية من شانها أن تحقق الشخصية المنتجة الفعالة في مجتمعها المدرسي والمحلي والقومي، وعليه يمكن أن تحدد مميزات المدرسة الفنية المنتجة بمقارنتها بالمدرسة العامة في النقاط التالية Lauer, et.al, (2006, 280):

- تعد جيل مبدع ومبتكر قادر على المبادرة والاعتماد على الذات.
- تحقق شراكة فاعلة بين المدرسة والمجتمع المحلي.
- تساعد في القضاء على الفجوة بين التعليم النظري والعملي.
- تعزز ثقافة العمل المنتج القابل للتسويق وتحقيق الربح.
- تغرس قيم العمل والإنتاج والإتقان.
- المتعلم فيها يبحث عن المعرفة وينتجها ولا يكون مستهلكا لها.
- يتم التعلم فيها عن طريق الأنشطة والمشروعات وتراعي الفروق الفردية.
- تحقق تمويل ذاتي.
- تؤهل مجتمع من المستثمرين الصغار الذي يسهم في نمو الاقتصاد القومي.
- توظف الموارد المادية والمالية والطاقات البشرية في المدرسة لتحقيق عائد مادي وتربوي.
- تنمي مهارات وقدرات المتعلم على استشراف المستقبل.
- تشجع أولياء الأمور على دعم الأنشطة والمشروعات الإنتاجية.
- توجه المتعلم وفقاً لميوله المهنية في وقت مبكر.
- تدعم ثقة المتعلم بنفسه من خلال الخبرة العملية في المشروعات الإنتاجية.
- تتمتع بدرجة من الحرية والاستقلالية في إطار تطبيق الإدارة الذاتية للمدرسة.
- تحقق أداء أفضل نتيجة لاستخدامها موارد المدرسة بكفاءة.

المحور الثاني- المدرسة المنتجة في ضوء خبرات بعض الدول:

أولاً- التجارب الإقليمية:

١- التجربة الأردنية:

في عهد الاستقلال بدأ الأردن يشهد تطوراً وتوسعاً في مجال التعليم، إذ اصبح التعليم حق دستوري لجميع المواطنين دون تمييز وبعد صدور قانون التربية والتعليم، حدث تطور واضح في السلم التعليمي في مجالية الكمي والنوعي، حيث اصبح التعليم الزامياً لمده تسع سنوات. وبدأ الاهتمام بتعليم الثانوي المهني يزداد حيث أعطي التعليم الصناعي والزراعي، والتجاري عناية خاصة ،اذ تم ربط اهداف التعليم الثانوي بحاجات الفرد والمجتمع، وما لبث الوقت حتى تم إضافة التعليم التمريضي، والتدريب الحرفي للإناث والذكور (أبو يحي، ٢٠١٧).

ويرى حمود (٢٠١٠) أن للتعليم الثانوي دورًا رئيسًا في إعداد رأس المال البشري، والذي أصبح يفوق بأهميته رأس المال المادي، ذلك أنه ينمي قدرات ومهارات الطلبة إضافة الى قدرته في التأثير على القيم والاتجاهات التي يمتلكونها، والتي تمكنهم من مواجهه متطلبات الحياة، ويلعب التعليم المهني دوراً في الحراك الاجتماعي، ويساعد الطلبة على الترقي المهني، والاستفادة من المؤسسات الاقتصادية، كما انه يقلل من الفروق الفردية بينهم، بالإضافة إلى انه يزيد من فرص مشاركتهم السياسية، وتمكنهم من المساهمة بشكل افضل في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية لبلادهم، لذا أصبح تطوير نظام التعليم من أكثر الأمور أولوية في الدول، حيث باتت المجتمعات تتسابق للاستثمار فيه، و بات تقدم الدول يقاس بمستوى تعلم أبناءها. حيث اصبح السباق العالمي، سباقاً تعليمياً بالدرجة الاولى كونه اصبح مرتبطاً بالاقتصاد، فأصبح من يملك العلم والمعلومات يملك القوة الاقتصادية.

تعد فكرة المدرسة المنتجة في الأردن من أبز الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم، فمن خلالها يتم التحول من النمط المادي للتمويل الى النمط المتنوع المصادر للتمويل، إذ تعد المدرسة المنتجة مصدر تمويل ذاتي، بجانب التمويل الحكومي، حيث بين الخبراء الاقتصاديين في مجال التعليم أن التعليم يقوم على ركيزتين هما: الإنتاج والاستثمار، وذلك من خلال استخدام المدرسة لمواردها، وإمكاناتها المادية والبشرية وتحويلها إلى مواقع إنتاج مع استمرارها في تقديم الخدمات التعليمية، وهذا بدورة يؤكد على أن المؤسسة التعليمية يجب ان تتضمن مقوماتها القدرة على الإنتاج، وان تتصف مخرجاتها بالكفاءة والاتقان، وهكذا تصبح المدرسة المنتجة داعمة للتنمية الاقتصادية لأنها تمثل أحد أهم مصادر تمويل التعليم، فمهما زاد الدعم الحكومي للتعليم لن يواكب الزيادة السكانية وانعكاساتها على الطلب المجتمعي للتعليم (أحمد، ٢٠١٥).

٢- التجربة السعودية:

تحددت وظيفة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية على أساس خدمة الاقتصاد بشكل أساسي؛ من أجل إبقاء السيطرة الاقتصادية للمملكة، وزادت الدعوة إلى ربط عجلة التربية بعجلة الاقتصاد بتأثير حكومات المحافظين وهذا الاتجاه لا خلاف عليه من حيث المبدأ وهو مكتسب على رجال التربية وعليهم أن يستثمروه استثمارًا جيدًا، ومن هنا جاءت فكرة تغيير دور المدارس التقليدية المتبعة حاليًا، وإحلال أدوار أخرى أكثر منفعة وتأثيرا على المتعلمين؛ ليصبحوا منتجين ومشاركين في التنمية بدلا من متلقين فقط كتجديد تربوي، وخصوصًا أن النظام التربوي التقليدي عجز عن الاستجابة للتحديات الاقتصادية مما استوجب تغييره، لأن المعرفة في النظام الحالي هشة مفقودة خاملة، مجزأة، ومنفصلة عن الواقع، ومن التجديدات التربوية التي يجب أن تطبقها وزارة التربية والتعليم في تطوير التعليم أن تقوم بتحويل مدارسها إلى وحدات إنتاجية حقيقية، حتى لا يصبح دور المدرسة فقط هو تخريج طلاب وطالبات يتقنون الدراسات القطرية، كما تعمل الوحدات الإنتاجية على الحد من مشكلة البطالة وتسرب الطلاب من التعليم بل يتعدى هذا الدور الجانب العلمي والتطبيقي ونشاطات الطالب إلى التأثير في المجتمع المحيط بالمدرسة ومحاولة النهوض به والتفاعل معه وجاءت فكرة المدرسة المنتجة لتتوج هذا النشاط بتحقيق مبدأ خلق كـوادر صغيرة من رجال الأعمال والإنتاج والخدمات ليتكامل الجانب النظري والعملي والإسهام في التنمية الاقتصادية وتنمية البيئة والمنطقة المحيطة من حيث النوعية والتسويق والإنتاج (أخضر، ٢٠١٠، ١٢٧).

ثانيًا- التجارب الدولية:

١- التجربة الكورية:

توصل الزعماء والأكاديمين الكوريين إلى أن المخرج الوحيد لكوريا من دمار الحرب يكمن في التعليم كأبرز عناصر الانتقال الاقتصادي، فقد لعب التعليم دورًا حاسمًا في إنجاح التجربة التنموية الاقتصادية الكورية رغم غياب بعض الموارد الطبيعية وضيق حجم المساحة الجغرافية وشُح أرس المال، لقد استندت القيادة الكورية على الإنسان المتعلم كمورد للتنمية، فاستثمرت كل ما يرتبط بالمنظومة التعليمية من عناصر التعليم ومدارس التكوين الفني المهني، والتي ساهمت جميعها في تطوير إنتاجية عمالها، وتحسين وتطوير المهارات المكتسبة لمواكبة التطورات التقنية والذي عزز عمليات التصنيع والإنتاج، لتزداد نسبة الإنفاق على التعليم من نسبة ٢,٥% سنة ١٩٥١ إلى أكثر من ٢٣% من الميزانية بحلول فترة الثمانينيات (الدهشان، ٢٠١٧، ١٤).

كذلك أعطت الحكومة الكورية أولويات لعناصر التدريب والتجهيز المهني لتطوير جودة العلوم والتكنولوجيا، من خلال تحسين مخرجات التعليم التي تتوافق مع سوق كوريا المحلي، وقد

بلغ عدد الطلبة الذين يتابعون دراساتهم في التخصصات التقنية والمهنية والعلمية ما يقارب نسبة ٧٠% من مجموع الطلبة العام لسنة ١٩٨٠، وقامت الحكومة الكورية بابتعاث عدد كبير من الطلبة والموظفين للدراسة والتدريب(عبد الخالق، ٢٠١٦، ١٩٣).

٢- التجربة الماليزية:

تنعم ماليزيا بالعديد والعديد من الموارد الطبيعية وخاصة (الحديد، القصدير، النحاس، الأخشاب والغاز الطبيعي، إلى جانب إنتاج الفحم والنفط)، وقد قُدر حجم إنتاجها السنوي من القصدير بما يعادل ٦٥ ألف طن، أي ما نسبته ٣٦% من الإنتاج العالمي ما يجعلها تحتل المركز الأول عالميًا، أما مادة الحديد فتحتل المرتبة الثانية في إنتاجها، بالإضافة الى النفط، كما تحتل ماليزيا مركزًا متقدمًا في إنتاج وتصدير الأخشاب، وموارد طبيعية أخرى كالمطاط، زيت النخيل، الكاكاو، جوز الهند والتوابل (التلباني، ٢٠١٩، ١٢).

ورغم زخم هذه الموارد إلا أنها لم تشكل انعكاسًا واضحًا لاستثمارها البشر، فكان القرار السيادي في ماليزيا لجعل التعليم العنصر الأساس في إنعاش الاقتصاد الماليزي، وتدعيم القوى البشرية بقدرات تعليمية وفنية ومهنية؛ مما اسهم في عملية التحول الاقتصادي الماليزي للانتقال من قطاع زراعي تقليدي إلى قطاع صناعي حديث، كل ذلك بفضل توجه الحكومة الماليزية باعتماد التعليم الفني والمهني كأداة حاسمة للوصول الى مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات، فقد حقق نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا توجهات الاقتصاد نحو استثمار رأس المال البشري الذي هو عماد التنمية وجوهرها(التلباني، ٢٠١٩، ١٣ ، وقد ركزت الحكومة الماليزية على مخرجات التعليم التي تختص بالجوانب المهنية والفنية والحرفية لتعزيز صناعة العلوم والتكنولوجيا، وترسيخ عوامل النجاح التقني في المدارس والجامعات؛ لتعزيز سوق العمل في ماليزيا (التميمي، ٢٠٠٤، ١٥).

٣- التجربة الدنماركية:

يعبر عن المدارس المنتجة في الدنمارك بوصفها المدارس الثانوية والفنية والتقنية التي تتمتع بصفة إنتاجية، وتتمتع بالحكم الذاتي مع بعض التدخلات من المجالس المحلية(خليل، ٢٠٢٠، ٢٦٤).

تهتم الدنمارك بتمويل التعليم الثانوي الفني التجاري من ضرائب الدولة، وذلك بتحميل الميزانية العامة للدولة ما يقرب من (٨٠%) من تكاليف تمويل التعليم، بمشاركة واضحة من القطاع الخاص في تدريب الطلاب علي الأمور الإنتاجية والتجارية، كما تساهم الدولة بشكل كبير في تطوير المدرسة المنتجة في التعليم الثانوي الفني التجاري عن طريق تقديم دعم مالي للطلاب كلاً بحسب ظروفه الاجتماعية؛ وذلك تشجيعاً منها للطلاب ليصبحوا منتجين مساهمين في التنمية الاقتصادية للدنمارك علي المستوي الأوروبي والعالمي(OECD, 2014, 2).

٤- التجربة الأمريكية:

ففي الولايات المتحدة الأمريكية هناك تباين كبير بين الولايات المختلفة في نظم التعليم الفني والمهني، وتغير محتوى الأهداف، لكن كل المناهج والمقررات تشترك في أنها تهدف إلى تنمية الوعي الذاتي بقدرات التلميذ الشخصية واهتماماته، وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل المهني وتنمية الفهم الإيجابي لمكانة العمل المهني في الحياة اليومية، والدور الذى يقوم به المهنيون فى مختلف مواقع العمل. (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٢٠١٢ (١٠٧) كما ركزت تشريعات التعليم الفنى على الجمع بين التعليم الفنى، والأكاديمي؛ حيث ركز قانون بيركنز على توسيع التكامل بين المعرفة الأكاديمية والفنية؛ حتى يتمكن الطلاب من تعلم المحتوى الأساس لمعرفة وفهم سياق مهنة، أو وظيفة معينة، كما ساعد قانون من المدرسة إلى العمل فى الدمج بين المواد الأكاديمية، والنظرية؛ حيث يعمل على الترويج لتخصصات المهني؛ حيث يتناول الطلاب – في كل صف – مجموعة من المواد – الدراسية الأكاديمية الأساسية معا، جنبا إلى جنب مع الفصول المهنية المتعلقة بالمهنة. (Patricia, ., ٢٠٠٧:٦ et. Al)

<u>المحور الثالث- التوصيات والمقترحات:</u>

تقدم الورقة الحالية بعض التوصيات التي قد تسهم في إبراز دور المدرسة الثانوية الفنية المنتجة في التنمية الاقتصادية:

١- زيادة مخصصات مدارس التعليم الفني المالية؛ لتجديد الماكينات والورش؛ لرفع جودة المنتج.
٢- إشراك المجتمع المحلي في تحديد المتطلبات والخدمات التي يحتاجها.
٣- إشراك رجال الأعمال في تمويل معارض مدارس التعليم الفني المنتجة.
٤- دعم التسويق الإلكتروني باعتباره صفة العصر الحديث.
٥- الاهتمام بتسويق منتجات مدارس التعليم الفني بطرق أكثر إبداعًا.

المراجع

أبو يحي، أمل زعل (٢٠١٧). تصور إداري مقترح لتحويل المدارس الثانوية في الأردن إلى مدارس منتجة في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. رسالة دكتوراه. كلية الدراسات العليا. الجامعة الأردنية.

أبو يحيى، أمل زعل والسرحان، خالد عليم (٢٠١٧). درجة توافر عناصر المدرسة المنتجة في المدارس الثانوية الجكومية في الأردن في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة. المجلة التربوية الأردنية. ٢(١). ٢٤- ٥٤.

أحمد، رشيدة السيد(٢٠١٥). **التخطيط لإدارة المؤسسات التعليمية ذاتيًا في ضوء المشاركة المجتمعية**. الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة.

أحمد، نعمات عبد الناصر(٢٠١٥). الإدارة الذاتية مدخل للارتقاء بكفاءة المدرسة المنتجة في ضوء خبرات بعض الدول: دراسة تحليلية. **المجلة العلمية لكلية التربية: جامعة أسيوط.** ٣١(١). ٣٩٧- ٥٣١.

أخضر، أروى بنت علي(٢٠١٠). تصور مقترح نحو تطبيق المدارس المنتجة في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. **مجلة التوثيق التربوي**. (٥٤). ١٢٦- ١٣٩

بهجات، أشرف (١٩٩٨). فاعلية وحدة مقترحة في الاقتصاد في إكساب طلاب المدرسة الثانوية التجارية بعض المفهومات الاقتصادية. رسالة ماجستير. كلية التربية ببنها. جامعة الزقازيق

البيطار، حمدي محمد (٢٠١٧). تطوير التعليم الفني الصناعي في مصر "الواقع والمشكلات والتجارب الناجحة وتصور مقترح للتطوير". المؤتمر العلمي السادس (منظومة تكوين المعلم-التحديات وسياسات التطوير). الفترة من ١١-١٤ مارس٢٠١٧. الأقصر٤٤١- ٤٦٦

البيطار، حمدي محمد (٢٠١٨). تطوير مناهج التعليم الفني الصناعي باستخدام نظام الجدارات المهنية. المؤتمر العلمي السابع بكلية التربية: جامعة أسيوط "التعليم وتحديات الأمن القومي: رؤى وآفاق مستقبلية، الغردقة من ٢٦-٢٩ أكتوبر ٢٠١٨. ٣٩١- ٤١٠

البيطار، حمدي محمد (٢٠١٩). استخدام المعايير الهينية والجدارات المهنية في تطوير التعليم الفني الصناعي. المؤتمر العلمي الثاني لقسم المناهج وطرق التدريس "نظام التعليم الجديد : الواقع والتحديات". ٢٧ يناير ٢٠١٩. جامعة أسيوط، ٤٣٩- ٤٥٦

التلباني، أحمد محيي(٢٠١٩). التجربة الاقتصادية الماليزية: التقويم والدروس المستفاة. **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**. ١(٣). ٩- ٨٠

التميمي، سعد علي حسين (٢٠٠٤). تجربة التنمية الماليزية: دراسة في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم السياسية. جامعة بغداد

الحاج، أحمد علي(٢٠١٢). اقتصاديات المدرسة. ط١. عمان. دار المسيرة للنشر والتوزيع

الحربي، عبد الرحيم بن علي والخثلان، منصور بن زيد (٢٠٢٠). تصور مقترح لتطوير دور قادة مدارس التعليم العام لتفعيل مفهوم المدرسة المنتجة وفق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ م، **مجلة كلية التربية**. ٣١(١٢١). ٤٦١- ٤٨٢

حفني، نادية محمد؛ وقاسم، محمد فتحي(٢٠٠٣). الخصائص التنظيمية لبيئة المدرسة الإبتكارية وعلاقتها بدعم المدرسة الثانوية كوحدة منتجة في ضوء الاتجاهات المعاصرة. القاهرة. المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

حمود، رفيقة(٢٠١٠). التعليم ما بعد الأساسي(الثانوي) تطويره وتنويع مساراته، **المؤتمر السابع لوزارة التربية والتعليم العربي**. مسقط. سلطنة عمان

حمودة، حكيمة أيت (٢٠٢٠). أهمية المدرسة في تنمية القيم السلوكية لدى التلاميذ ودورها في تحقيق توافقهم الاجتماعي: دراسة ميدانية. المجلة الدولية للبحوث النوعية المتخصصة. ٣٠. ١٠٣- ١٤٤

خليل، نهلة محمد(٢٠٢٠). تطوير المدرسة الثانوية الفنية التجارية في مصر كمدرسة منتجة في ضوء خبرة الدنمارك. **مجلة كلية التربية: الإسماعيلية**(٤٧). ٢٦٠- ٢٨٤.

الدهشان، سعيد كامل (٢٠١٧). التجربة الاقتصادية التنموية لكوريا الجنوبية دروس مستفادة. رسالة ماجستير. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية – غزة.

رمضان، محمد جابر(٢٠٠٩). إدارة الصف في التعليم الثانوي الفني الصناعي بين الواقع والمأمول. المؤتمر العلمي السنوي الثاني لكلية التربية ببورسعيد(مدرسة المستقبل – الواقع والمأمول). مصر. ج ٢. ١٢٠٤- ١٢٥٨.

الشعافي، نجيب محمد(٢٠١٥). أثر الإستثمار في التعليم على النمو الإقتصادي في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**. ٨(٢٢). ٣-٢٨

صاروخ، جلال البشير (٢٠١٥). التعليم الفني وعلاقته بالتنمية الاجتماعية. **مجلة كلية التربية:** جامعة الإسكندرية. ٣٠(٣٣). ٢١-٦٧.

عبد الخالق، عبير محمد (٢٠١٦). دور التعليم في تحقيق العدالة الاجتماعية في كوريا الجنوبية وفرص استفادة مصر من التجربة الكورية. **المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية**. ١(١). ١٩١- ٢٣٤.

عبدالرحمن، أحمد عاطف(٢٠١٠). التدريب وأمية التعليم الفني، مجلة المال والتجارة. (٤٩٠). ٢-٣.

عبدالعال، أزهار(٢٠١٥). التعليم الثانوي الفني، **مجلة السكان – بحوث ودراسات** .(٨٩). ٣٣- ٦٩.

علي، نادية حسن(٢٠٠٤). تصور مستقبلي لتفعيل مشروع المدرسة المنتجة في ضوء إشكاليات الواقع وسيناريوهات المستقبل. **مجلة كلية التربية:** جامعة بنها. ١٤ (١٠). ١-٥٤.

فودة، فاتن عبد المجيد(٢٠٠٥). تطوير مناهج إدارة المشروعات الصغيرة بالمدرسة الثانوية التجارية لتنمية المهارات الإدارية الإبداعية للمشروعات في ضوء معايير قومية. رسالة دكتوراة. كلية التربية. جامعة طنطا.

المهانية، آية جبرين(٢٠٢٢). واقع تحويل المدارس الثانوية الأردنية العامة إلى مدارس منتجة استنادًا إلى الاتجاهات العالمية المعاصرة. **المجلة العلمية لكلية التربية:** جامعة أسيوط. ٣٨(٥). ٧٩- ١٠٢.

وزارة التربية والتعليم(٢٠١٤- ٢٠٣٠). الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي.

اليحائية، فخرية بنت خلفان(٢٠١٧). دور التربية الفنية في خدمة المجتمع: المدرسة المنتجة أنموذجا. المجلة العلمية لجمعية إمسيا التربية عن طريق الفن. (٩). ٣٢٦- ٣٤٩.

Education Policy Outlook Highlights in Denmark, Organization for Economic Co-Operation and Development(OECD), (2014), Denmark, 2-22.

Feder, M. A., (2015**). Identifying and Supporting Productive STEM Programs in Out-of-School Settings**. National Academies Press

Grubb Wnorlon (1999). The Role Of Evaluation For Vacation Education and Training, Geneva, International Labour Organisation.

Harding, R., Hart, M., Jones-Evans, D., & Levie, J. (2002). **Global entrepreneurship monitor**. London: London Business School.

Hoxby, C.minter (2002), School choice and school productivity, **National bureau of economic research**, 10 (12), 287- 341

http://www.amarcan.com/school- Based Enterprise- productive learning education/dp/155425976.

INEPS(International network of productive schools)(2004). productive learning for A better cultural understanding, **(16th) international congress vilafranca del penedies** may (9-15). 2- 40

Lauer, Patricia A., Akiba, Motoko., Wilkerson, Stephanie B., Apthorp, Helen S., Snow, David., Martin-Glenn, Mya L.(2006). Out-of-School-Time Programs: A Meta-Analysis of Effects for At-Risk Students, **Review of Educational Research**, 76(2). 275- 313

Murphy, J.& Toree, D.(2014). **Creating Productive Cultures in Schools: For Students. Teachers, and Parents**, (1 st. ed.). Thousand Oaks.

Rawolle, S., Wells, M., Paatsch, L., Tytler, R., & Campbell, C. (2016). **Improving Schools. Productive Tensions Between the Local, the Systemic and the Global**, (1st ed.), Springer Singapor

Stern, David, (1994).school Based Enterprise: productive learning in American High schools, jossey-Bass education series. Available at:

UNESCO(1999). Technical and vocational education and training for the twenty-first century, Congressing (T. V. E), Soul, Republics of Korea, 26- 30 April.